مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

القاهرة وبغداد في فضاء الاعتدال

زيارة السيد عمار الحكيم إلى مصر ودبلوماسية التوازن في إقليم مضطرب

وحدة الأبحاث والدراسات

المعرف الرقمي للمؤسسة في ARKS 42417- NAAN

مقدمة

تأتي زيارة رئيس تيار الحكمة الوطني وتحالف قوى الدولة الوطنية، السيد عمار الحكيم، إلى جمهورية مصر العربية في 24 أيلول/سبتمبر 2026، في لحظة إقليمية تتسم بتزايد مستويات التوتر وتداخل الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية، بما يجعل قدرة الدول على المحافظة على هامش مستقل للحركة الخارجية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد اكتسبت الزيارة أهمية خاصة بعد لقاء السيد عمار الحكيم بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي تناول العلاقات العراقية–المصرية، وتطورات العراق والمنطقة، وسبل خفض التصعيد، إلى جانب عدد من الملفات المرتبطة بأمن العراق وسيادته واستقراره.

ولا تبدو أهمية الزيارة مرتبطة فقط بموقع مصر في النظام العربي، أو بطبيعة العلاقات التاريخية بين القاهرة وبغداد، وإنما بما تكشفه من توافق في بعض منطلقات التفكير السياسي تجاه البيئة الإقليمية. فمن جهة، يطرح السيد الحكيم ضرورة أن يحافظ العراق على علاقاته مع مختلف الأطراف، وأن يتجنب تحويل سياسته الخارجية إلى امتداد لصراعات المحاور. ومن جهة أخرى، تقدم القاهرة نفسها في خطابها الرسمي بوصفها داعمة للحلول السلمية، وخفض التصعيد، والحفاظ على الدولة الوطنية ومؤسساتها، وهي مبادئ ظهرت بوضوح في اللقاء الأخير بين الرئيس السيسي والسيد عمار الحكيم.

ومن هنا يمكن النظر إلى الزيارة باعتبارها تعبيراً عن مفهوم يمكن تسميته **دبلوماسية الاعتدال**، أي مقاربة لا تقوم على الانكفاء أو الحياد السلبي، وإنما على توسيع شبكة العلاقات، وتجنب الاستقطاب، وإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع الأطراف المختلفة، وتحويل العلاقات الإقليمية من أدوات للاستقطاب إلى أدوات لإدارة الأزمات وصناعة التسويات.

أولاً: خارج الاصطفاف: العراق في البحث عن مساحة التوازن

شهد الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة انتقالاً من نموذج العلاقات القائمة بصورة أساسية على الاصطفاف إلى جانب محاور متقابلة، إلى بيئة أكثر تعقيداً تتداخل فيها الشراكات والتنافسات في الوقت

نفسه. فالدولة الواحدة يمكن أن تكون شريكاً أمنياً واقتصادياً لطرف، وتحتفظ في الوقت ذاته بعلاقات سياسية وأمنية مع طرف منافس له.

هذه البيئة تفرض على الدول المتوسطة والإقليمية، ومنها العراق ومصر، البحث عن أدوات أكثر مرونة في إدارة العلاقات الخارجية. وفي الحالة العراقية تحديداً، تكتسب هذه المسألة أهمية مضاعفة بسبب الموقع الجغرافي للعراق، الذي يضعه عند تقاطع دوائر تتشابك فيها المصالح.

وفي هذا السياق، يمكن فهم حديث السيد عمار الحكيم عن ضرورة الابتعاد عن الخطوات التصعيدية، وتأكيده أن «**لغة العنف والسلاح لن تنتج حلولاً مستدامة**»، باعتباره جزءاً من رؤية أوسع ترى أن العراق لا ينبغي أن يتحول إلى ساحة لتصفية الصراعات الإقليمية، وإنما إلى دولة تمتلك القدرة على التواصل مع مختلف الأطراف.

وتكشف هذه المقاربة عن تحول مهم في مفهوم التوازن. فالتوازن لا يعني توزيع العلاقات بصورة حسابية بين القوى المختلفة، ولا يعني الوقوف على مسافة واحدة من كل القضايا، وإنما يعني **امتلاك خيارات متعددة تمنع الارتهان لخيار واحد**. ومن ثم فإن تنويع العلاقات يصبح أداة من أدوات السيادة، وليس مجرد سياسة اقتصادية أو دبلوماسية.

ثانياً: مصر في التصور العراقي للحركة الإقليمية

تحتل مصر موقعاً خاصاً في هذه الرؤية، ليس فقط بسبب حجمها السكاني والجغرافي أو ثقلها التاريخي، وإنما بسبب طبيعة موقعها داخل النظام العربي وقدرتها على التواصل مع دوائر إقليمية مختلفة.

وقد عبّر السيد عمار الحكيم في أكثر من مناسبة عن أهمية الدور المصري في حفظ الاستقرار العربي والإقليمي. وفي اللقاء الأخير، أكد أن مصر تؤدي دوراً محورياً في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وأن التشاور معها يستهدف الاستفادة من رؤيتها بشأن خفض التصعيد والتوترات الجيوسياسية والنأي عن تداعياتها السلبية.

وهنا تظهر مصر بالنسبة إلى العراق بوصفها **شريك توازن** أكثر من كونها طرفاً في معادلة محورية. وهذه نقطة مهمة في قراءة الزيارة، إذ أن قيمة القاهرة في هذا السياق لا تنبع من كونها بديلاً عن أي قوة إقليمية أخرى، وإنما من إمكانية التعامل معها كمساحة لتوسيع الحركة العراقية والحفاظ على قنوات متعددة بعيداً عن الاصطفافات الإقليمية المتضادة.

وقد ظهر هذا المعنى أيضاً في لقاءات سابقة بين السيد الحكيم والرئيس السيسي. ففي عام 2023 وصف الجانب العراقي مصر بأنها ركيزة محورية للحفاظ على الاستقرار في المنطقة العربية والإسلامية، فيما أكدت الرئاسة المصرية في اللقاء ذاته دعمها لأمن العراق واستقراره ودور السيد الحكيم في الحفاظ على الاستقرار والتوازن.

وبذلك، فإن العلاقة المصرية–العراقية تمتلك بعداً تراكمياً، ولا تبدأ مع زيارة أيلول/سبتمبر 2026، وإنما تأتي الزيارة الأخيرة ضمن مسار متواصل من التشاور السياسي كانت مرتبطة بأول زيارة للسيد الحكيم الى مصر عندما كان رئيس التحالف الوطني.

ثالثاً: التقارب بين الرؤيتين المصرية والعر اقية

تكمن إحدى أهم دلالات الزيارة في وجود مساحة من التقارب بين الخطاب السياسي المصري والمقاربة التي يطرحها السيد الحكيم بشأن إدارة التوترات الإقليمية. فالرئاسة المصرية أكدت خلال اللقاء الأخير أن رؤيتها تقوم على **تغليب الحلول السلمية للأزمات والنزاعات، ودعم المؤسسات الشرعية ومفهوم الدولة الوطنية الجامعة، والعمل على خفض التوتر وتجنب موجات جديدة من التصعيد**. وفي المقابل، شدد الحكيم على ضرورة النأي بالعراق عن التداعيات السلبية للتوترات الجيوسياسية، وعلى أن التصعيد لا ينتج حلولاً مستدامة. ووفقاً لذلك فإن طبيعة التقارب في الرؤية يمثل دلالة مهمة لأهمية هذه الزيارة التي تأخذ طابعاً سياسياً ورمزياً.

ومن ثم فإن هذا الجانب يرتكز على :

أولاً: الدولة الوطنية. أي التعامل مع الدولة باعتبارها الوحدة الأساسية في إدارة الأمن والعلاقات الخارجية.

ثانياً: الحوار. إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة حتى في حالات التباين، باعتبار الحوار أداة لإدارة الاختلاف وليس دليلاً على غياب المصالح الوطنية.

ثالثاً: خفض التصعيد. النظر إلى الصراع المفتوح باعتباره مولداً لأزمات متداخلة تتجاوز المجال العسكري إلى الاقتصاد والطاقة والتجارة والأمن المجتمعي.

رابعاً: التعدد في الشراكات. أي عدم اختزال العلاقات الخارجية في شراكة واحدة أو محور واحد، وإنما بناء شبكة من العلاقات تسمح للدولة بتوسيع هامش المناورة.

هذه المبادئ تجعل العلاقة بين القاهرة وبغداد قابلة للانتقال من إطار العلاقات الثنائية التقليدية إلى مستوى أكثر تركيباً، يتمثل في **بناء مساحة مشتركة لإدارة التعقيد الإقليمي**. فالقيمة الاستراتيجية للعلاقة لا تنبع فقط من حجم المصالح الاقتصادية أو عمق الروابط السياسية، وإنما من قدرة البلدين، انطلاقاً من موقعهما الجغرافي والسياسي، على التواصل مع دوائر إقليمية متعددة من دون أن تتحول هذه العلاقات بالضرورة إلى التزام بمحور واحد. ومن هنا يمكن أن يصبح التقارب العراقي–المصري أحد مكونات دبلوماسية أوسع تقوم على توسيع مساحات الحوار، وتقليل احتمالات سوء الفهم، وفتح قنوات اتصال في الأزمات التي يصعب على أطرافها المتنافسة إدارة حوار مباشر بشأنها.

رابعاً: دبلوماسية الاعتدال كخيار لإدارة الجغرافيا الاقليمية

تتمثل خصوصية العراق في أنه لا يستطيع التعامل مع محيطه بمنطق الاختيار بين دوائر جغرافية متعارضة. فهو عربي، ومجاور لإيران وتركيا، ومرتبط اقتصادياً وأمنياً بالخليج، وله علاقات مع الولايات

المتحدة وأوروبا، كما يمتلك موقعاً يسمح له بأن يكون حلقة وصل بين المشرق والخليج وتركيا. لذلك فإن محاولة إدخاله في محور واحد تصطدم بطبيعة الجغرافيا السياسية العراقية نفسها.

ومن هذه الزاوية يمكن قراءة دبلوماسية الاعتدال باعتبارها **استجابة لجغرافيا العراق أكثر من كونها خياراً أيديولوجياً**. فكلما اتسعت شبكة العلاقات العراقية، زادت قدرة بغداد على تحويل موقعها الجغرافي من مصدر للضغط إلى مصدر للقوة.

وتتضح هذه الفكرة في مشروع طريق التنمية، وفي التعاون العراقي–المصري–الأردني، وفي الانفتاح على دول الخليج وتركيا وإيران في الوقت نفسه. فالهدف في هذه الحالة ليس بناء محور جديد، وإنما بناء **شبكة مصالح متقاطعة** تجعل الاستقرار العراقي مصلحة مشتركة لعدد أكبر من الأطراف.

وفي هذا الإطار، فإن مصر يمكن أن تؤدي دوراً مهماً، خصوصاً أن بغداد والقاهرة تعملان أيضاً ضمن آلية التعاون الثلاثي مع الأردن. وقد أكدت الخارجية العراقية والمصرية في آب/أغسطس 2026 أهمية استمرار هذه الآلية والبناء على ما تحقق فيها بما يعزز التكامل والتنمية والمصالح المشتركة.

خامساً: من الاعتدال السياسي إلى دبلوماسية التسوية

لا تكتمل دبلوماسية الاعتدال بمجرد رفض الاستقطاب، إذ إن قيمتها العملية تظهر عندما تتحول إلى **قدرة على إنتاج التسويات**. وهنا تبرز أهمية مصر. فالقاهرة تمتلك تاريخاً طويلاً من الانخراط في ملفات إقليمية معقدة، كما أن خطابها الرسمي في السنوات الأخيرة ركز على الوساطة وخفض التصعيد والحلول السياسية. وفي اللقاء الأخير مع السيد عمار الحكيم، عرض السيسي رؤية تقوم على الحلول السلمية ودعم الدولة الوطنية، فيما أكد الحكيم رغبته في التشاور مع القاهرة بشأن سبل خفض التوترات الجيوسياسية.

وهذا يعني أن العلاقة يمكن أن تتطور من مستوى **التنسيق السياسي إلى التنسيق من أجل التسوية**. والفرق بينهما يكمن في أن التنسيق السياسي يقتصر على تبادل المواقف والمعلومات، بينما يفترض

التنسيق من أجل التسوية تطوير مبادرات أو قنوات اتصال أو صيغ تفاوضية تساعد الأطراف المتنازعة على الانتقال من إدارة الأزمة إلى معالجة أسبابها.

ومن هنا يمكن للعراق، بحكم علاقاته المتعددة، أن يستثمر موقعه في بعض الملفات بوصفه طرفاً قادراً على التواصل مع أكثر من جهة، فيما تستطيع مصر، بحكم ثقلها العربي وتجربتها الدبلوماسية، أن توفر غطاءً عربياً أوسع لبعض مسارات الحوار.

سادساً: البعد الاقتصادي لدبلوماسية الاعتدال

لا ينبغي النظر إلى دبلوماسية الاعتدال باعتبارها مفهوماً سياسياً وأمنياً فقط؛ إذ إن أحد أهم عناصرها يتمثل في **تحويل العلاقات السياسية إلى مصالح اقتصادية متشابكة**. وقد أشار السيد الحكيم خلال زيارته إلى قدرة الاقتصاد العراقي على تجاوز التحديات الحالية، وإلى توجه العراق نحو تفعيل منظومة اقتصادية أكثر تنوعاً. كما شدد على الآثار السلبية للتوترات الإقليمية على الاقتصاد، ولا سيما قطاع الطاقة.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في العلاقة مع مصر، إذ إن توسيع التجارة والنقل والاستثمار والطاقة والتعليم والسياحة يمكن أن يجعل العلاقة العراقية–المصرية أكثر رسوخاً من العلاقات التي تعتمد على التقارب السياسي وحده.

كما أن التعاون الثلاثي بين العراق ومصر والأردن يقدم نموذجاً يمكن تطويره من إطار سياسي إلى **فضاء للتكامل الاقتصادي**، بما يخلق مصالح مشتركة عابرة للحدود. وقد أكد الاتصال بين وزيري خارجية العراق ومصر في آب/أغسطس 2026 استمرار دعم هذه الآلية. ومن منظور استراتيجي، فإن تكثيف المصالح الاقتصادية بين الدول يمكن أن يؤدي وظيفة أمنية غير مباشرة؛ فكلما أصبح الاستقرار الإقليمي أكثر ارتباطاً بالمصالح الاقتصادية المشتركة، ارتفعت تكلفة التصعيد على الأطراف المختلفة.

سابعاً: زيارة الحكيم بوصفها دبلوماسية سياسية موازية

تكتسب الزيارة كذلك أهمية من طبيعة موقع الحكيم السياسي. فهي ليست زيارة رسمية لرئيس دولة أو وزير خارجية، لكنها في الوقت نفسه ليست تحركاً سياسياً داخلياً محدوداً. إن استقبال الرئيس المصري للحكيم، بحضور رئيس جهاز المخابرات العامة من الجانب المصري، يعكس أهمية الاتصال السياسي بين بغداد والقاهرة.

وتكشف هذه المساحة عن أهمية ما يمكن تسميته **الدبلوماسية السياسية المساندة**، إذ تستطيع الشخصيات السياسية المؤثرة أن تفتح قنوات إضافية للتواصل والتفاهم إلى جانب القنوات الحكومية الرسمية. وتزداد أهمية هذه القنوات في البيئات التي تتسم بسرعة التحولات؛ لأن بناء التفاهمات الإقليمية لا يتم دائماً عبر المؤسسات الرسمية وحدها، وإنما يحتاج إلى شبكة واسعة من الاتصالات السياسية والفكرية والمجتمعية.

وفي هذا السياق، فإن لقاء الحكيم مع نخبة من الشخصيات السياسية والأكاديمية والإعلامية المصرية في القاهرة، إلى جانب لقائه بالرئيس السيسي، وسّع نطاق الزيارة من المستوى الرسمي إلى مستوى الحوار المجتمعي والسياسي. وقد تناول اللقاء تطورات المنطقة وانعكاساتها على مصر والعراق وأهمية تكثيف الجهود الدبلوماسية والحوارية لاحتواء الأزمات، فالسيد الحكيم يركز دائماً في خطاباته السياسية على أهمية التواصل الاجتماعي والحوار ليجعل من ذلك سمة أساسية في خطابه السياسي نحو الداخل والخارج، مما يعمق منهج الاعتدال والوسطية.

ثامناً: نحو مفهوم عراقي لدبلوماسية الاعتدال

تكشف زيارة القاهرة عن إمكانية بلورة مفهوم أكثر وضوحاً لدبلوماسية الاعتدال العراقية، يمكن أن يستند إلى خمسة مبادئ مترابطة:

◆ أولاً: عدم الانخراط في المحاور المتصارعة وتعزيز مبدأ الاستقلالية النشطة

لا تعني دبلوماسية الاعتدال ابتعاد العراق عن محيطه الإقليمي أو اتخاذ موقف حيادي سلبي تجاه الأزمات، وإنما تعني رفض تحويل العراق إلى جزء من منظومة استقطاب إقليمي أو ساحة لتصفية الصراعات بين القوى المتنافسة، فالاعتدال هنا يقوم على الحفاظ على استقلالية القرار الوطني، مع امتلاك القدرة على التواصل مع مختلف الأطراف، وإدارة المصالح المتعارضة من دون الانجرار إلى اصطفاف دائم يقيّد خيارات الدولة.

وتستند هذه المقاربة إلى إدراك خصوصية الموقع الجيوسياسي للعراق؛ فهو يتقاطع مع دوائر عربية وإقليمية ودولية متداخلة، الأمر الذي يجعل سياسة الاصطفاف الكامل مع أحد أطراف التنافس على حساب الأطراف الأخرى ذات كلفة استراتيجية مرتفعة. ومن ثم يصبح الهدف هو تحويل الموقع الجغرافي من مصدر للاستقطاب إلى مصدر للاتصال والتوازن، بحيث يستطيع العراق أن يكون جزءاً من الحلول الإقليمية وليس جزءاً من أزمات المنطقة.

◆ ثانياً: تعدد الشراكات: توسيع الخيارات وتعظيم هامش الحركة

يقوم الاعتدال على بناء شبكة واسعة ومتوازنة من الشراكات بدلاً من اختزال السياسة الخارجية في علاقة استراتيجية واحدة أو مجال جغرافي محدد. فتنويع العلاقات مع الدول العربية والإقليمية والدولية لا يمثل مجرد توسع في الحضور الدبلوماسي، وإنما يشكل أداة لتعزيز الاستقلالية وتقليل الاعتماد على طرف واحد، بما يرفع قدرة الدولة على المناورة في بيئة دولية وإقليمية متغيرة.

ولا يعني تعدد الشراكات إقامة علاقات متطابقة مع جميع الأطراف، وإنما إدارة الاختلافات بينها وفقاً لمصالح العراق الوطنية. فبإمكان بغداد أن تطور شراكات اقتصادية مع دولة، وتعاوناً أمنياً مع أخرى، وتنسيقاً سياسياً مع ثالثة، من دون أن تتحول هذه العلاقات المتعددة إلى التزامات متعارضة. وبذلك تصبح مرونة العلاقات وتعدد مساراتها مصدراً للقوة التفاوضية، وتتحول السياسة الخارجية من إدارة الخيارات المحدودة إلى توسيع الخيارات المتاحة أمام الدولة.

◆ ثالثاً: أولوية الدولة: توحيد القرار الخارجي وترسيخ السيادة

تتطلب دبلوماسية الاعتدال قاعدة مؤسسية واضحة تتمثل في مركزية الدولة في صناعة القرار الخارجي، فالسياسة المتوازنة لا يمكن أن تكون مستقرة إذا تعددت مراكز القرار أو تباينت الرسائل التي تقدمها الدولة إلى شركائها وخصومها. ولذلك فإن حماية القرار السيادي لا تنفصل عن بناء مؤسسات قادرة على صياغة الأولويات الخارجية، وتحديد المصالح الوطنية، وتحويلها إلى سياسات متسقة وقابلة للاستمرار.

وتعني أولوية الدولة كذلك أن تكون العلاقات الخارجية انعكاساً لمصالح العراق الوطنية، لا امتداداً لصراعات القوى الإقليمية أو الدولية داخله. ومن هنا فإن السيادة في دبلوماسية الاعتدال لا تُفهم باعتبارها الانغلاق عن الخارج، وإنما باعتبارها القدرة على الانفتاح على الخارج من موقع صاحب القرار. وكلما ازدادت وحدة القرار الخارجي واتساق مؤسساته، ازدادت قدرة العراق على بناء الثقة مع الشركاء، وإدارة التباينات، والتفاوض من موقع أكثر استقلالية.

◆ رابعاً: دبلوماسية التسوية: من الاستجابة للأزمات إلى صناعة مسارات الحوار

لا تكتمل دبلوماسية الاعتدال بمجرد الابتعاد عن الاستقطاب، إذ إن القيمة الحقيقية للاعتدال تظهر عندما يتحول إلى قدرة على خفض التوتر والمساهمة في إنتاج التسويات. ولذلك ينبغي أن ينتقل العراق من موقع المتأثر بالأزمات الإقليمية إلى موقع أكثر فاعلية في إدارتها، مستفيداً من علاقاته المتعددة وموقعه الجغرافي والسياسي لفتح قنوات الحوار بين الأطراف المتباينة.

وتقوم دبلوماسية التسوية على الانتقال من رد الفعل إلى الاستباق، أي قراءة مصادر التوتر قبل تحولها إلى أزمات مفتوحة، والحفاظ على قنوات الاتصال حتى في أوقات الخلاف، وتشجيع الأطراف على البحث عن أرضيات مشتركة للمصالح. وبهذا المعنى، لا يصبح العراق وسيطاً بالضرورة في كل أزمة، وإنما طرفاً قادراً على توفير مساحات للحوار وبناء التفاهمات وتقليل مخاطر التصعيد. وتبرز هنا أهمية الشراكات مع دول تمتلك وزناً إقليمياً وخبرة في إدارة الأزمات، وفي مقدمتها مصر، بما يتيح تطوير الاعتدال من موقف سياسي إلى وظيفة دبلوماسية مؤثرة.

◆ خامساً: ربط السياسة بالاقتصاد: تحويل التوازن إلى مصالح مستدامة

لا يمكن لدبلوماسية الاعتدال أن تستقر على المدى الطويل إذا بقيت محصورة في المجال السياسي؛ إذ تحتاج إلى قاعدة من المصالح الاقتصادية المتشابكة تجعل العلاقات الخارجية ذات مردود ملموس على الدولة والمجتمع. ولذلك فإن تنويع الشراكات السياسية ينبغي أن يترافق مع تنويع مماثل في التجارة والاستثمار والطاقة والنقل والبنى التحتية والتكنولوجيا والأسواق.

وتكمن أهمية هذا الربط في أن المصالح الاقتصادية تستطيع أن تمنح العلاقات السياسية عمقاً واستمرارية، وأن تجعل الاستقرار الإقليمي مصلحة مشتركة بدلاً من أن يبقى مجرد موقف سياسي. فمشروعات الربط الإقليمي، وممرات النقل، والتعاون في الطاقة، والاستثمارات المتبادلة، والتكامل الصناعي، يمكن أن تنتج شبكة من الاعتماد المتبادل الإيجابي ترفع كلفة الصراع وتخفض حوافز التصعيد.

وبهذا المعنى، فإن الاعتدال ليس موقفاً وسطياً بين طرفين، وإنما آلية لإدارة التعقيد. وهذه نقطة جوهرية، لأن الشرق الأوسط لم يعد يسمح بسهولة بسياسات تقوم على الاختيار الثنائي بين محورين متنافسين.

خاتمة

تكشف زيارة السيد عمار الحكيم إلى مصر عن بعد يتجاوز العلاقات العراقية–المصرية المباشرة، لتطرح سؤالاً أوسع يتعلق بموقع العراق في النظام الإقليمي الذي يشهد تحولات جيوسياسية واضحة. فالرسائل التي حملتها الزيارة، كما تظهر في اللقاء مع الرئيس السيسي وفي تصريحات السيد الحكيم، تتمحور حول خفض التصعيد، وتغليب الحوار، ودعم الدولة الوطنية، وتجنب الانخراط في الصراعات الإقليمية، وتوسيع العلاقات العربية، والاستفادة من الثقل المصري في إدارة الأزمات.

ومن هنا يمكن فهم **دبلوماسية الاعتدال التي يقود مبادئها السيد عمار الحكيم** محاولة لبناء سياسة خارجية عراقية لا تقوم على المفاضلة بين الشرق والغرب، أو بين العرب وغير العرب، أو بين محور وآخر، وإنما على تحويل تعدد علاقات العراق إلى مصدر للقوة والاستقلالية.

وفي هذا السياق، لا يصبح التقارب مع مصر أو أي دولة أخرى موجهاً ضد طرف إقليمي آخر، بل جزءاً من إعادة بناء التوازن في شبكة التفاعلات الاقليمية. كما أن أهمية القاهرة لا تنحصر في وزنها العربي، وإنما في قدرتها على الجمع بين **الثقل السياسي، والانفتاح على الأطراف المختلفة، وخبرة إدارة الأزمات، والقدرة على دعم مسارات التسوية** وهو ما يعزز من دور العراق ومصر في التفاعلات الإقليمية القائمة.

وبذلك يمكن أن تتحول العلاقة العراقية–المصرية من مجرد علاقة ثنائية ذات أبعاد تاريخية واقتصادية وسياسية إلى إحدى الأدوات التي تساعد بغداد على صياغة **دبلوماسية عراقية أكثر مرونة وتوازناً وقدرة على إنتاج المساحات بدلاً من الدخول في المحاور**.

إن التحدي الحقيقي أمام هذا التصور لا يكمن في إعلان الاعتدال، وإنما في تحويله إلى سياسة مؤسسية قابلة للقياس: **تنويع الشراكات، حماية القرار الوطني، توسيع الوساطات، بناء المصالح الاقتصادية المتبادلة، وتطوير الدور العراقي في الأمن الجماعي العربي والإقليمي**. وعندها يمكن أن تصبح القاهرة، بالنسبة إلى بغداد، ليس فقط بوابة إلى المحيط العربي، بل إحدى منصات بناء الدور العراقي في نظام إقليمي يبحث عن صيغة جديدة لإدارة التنافس والتسوية.

مؤسسة انكي للدراسات والبحوث

وحدة الأبحاث والدراسات

المعرف الرقمي للمؤسسة ARKS 42417- NAAN

أيلول 2026

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research